

إلغاء الرق في بريطانيا

م. د. إحسان علي حسين الشمري
جامعة واسط. كلية التربية

المقدمة:

مثل الرق^(١) والعبودية^(٢) منذ أمد بعيد ظاهرة اجتماعية معروفة نشأت لدى الشعوب كافة في كل القارات. وشكلت الحروب المصدر الرئيس للرق، حين يكون مصير المغلوب أن يُستعبَد ويصبح اليد العاملة في الحقول والرعي والخدمات المنزلية^(٣). والإمبراطورية الرومانية خير مثال على ذلك فعندما اتسعت رقعتها وانتشر جيشها في بعض أجزاء العالم القديم، قلَّ عدد الرجال في روما واضطرت الدولة إلى الاعتماد على العبيد في الأعمال كافة، حتى الجيش نفسه احتاج إليهم لاسيما في السفن الحربية التي تعتمد في حركتها على المجاديف^(٤).

أما في العصر الحديث، فقد ظهرت تجارة العبيد والعبودية في حركة الاستعمار بعد الاستكشافات الجغرافية التي بدأت منذ عام ١٤٢١، وكان لها دوافع سياسية واقتصادية ودينية، نتيجة التنافس الشديد بين الدول الاستعمارية الأوروبية، وتعد أسبانيا والبرتغال، أول من مارس هذه التجارة، عندما تم اكتشاف طريق الهند التجاري وقارة أمريكا الشمالية^(٥)، لذا أصبح لأوروبا دور كبير في نشر الرق من خلال تبني تجارته، لاسيما بعد انضمام بريطانيا وهولندا وفرنسا لهذه التجارة نتيجة التطور الاقتصادي في أوروبا ومستعمراتها، وإسهام حكومات أغلب الدول الأوروبية بدعم هذه التجارة حين أولاهها ملوكها ومسؤولوها رعاية خاصة^(٦).

فقد أسهم الملك الانكليزي شارل الثاني Charles II (١٦٣٠ - ١٦٨٥ / ١٦٦٠ - ١٦٨٥) شخصياً في رأسمال الشركات الانكليزية التي كانت تتاجر بالعبيد، كما فتح الانكليز أعدادا كبيرة من المكاتب والشركات الخاصة بتجارة الرقيق في سواحل إفريقيا الغربية وقام أصحاب الشركات بمد جسور العلاقة مع رؤساء القبائل المتنقلين في المنطقة لتنظيم حملات قنص العبيد حينما كان ذلك ممكناً سواء في المناطق الساحلية أو في أعماق القارة نفسها^(٧).

إن تنافس الدول الأوروبية في جلب الرقيق من أفريقيا نجح في توفير أيدي عاملة داخل القارة الأوروبية وأدى إلى تراكم رأسمال كبير في أوروبا فضلاً عن أن هذه التجارة ساعدت على تفريغ القارة الأفريقية من سكانها ما أثر كثيراً على تطورها فيما بعد.

- تجارة الرق الانكليزية:

كانت انكلترا من الدول الأوروبية التي لها السهم الأكبر في هذه تجارة الرقيق وتحتوي على اكبر تجارها، فقد كان المجموع الكلي للعبيد الذين جلبوا من أفريقيا إلى المستعمرات الانكليزية بين عامي ١٦٨٠ - ١٧٨٦ يربو كثيراً على المليونين. وقد ناصر كبار السياسيين هذه التجارة، حتى أن وزير خارجية بريطانيا كانج قال عنهم: "لم نكن نحسب لهؤلاء العبيد قيمة أكثر مما نحسب للحيوان الذي يقاسمهم النصب والكدح"^(٨)، أما الأدميرال نلسن فأشار إلى أن هذه التجارة دعامة كبرى لقوة بريطانيا وسنداً لأسطولها التجاري^(٩).

كانت محاولة مكافحة هذه التجارة عملاً صعباً يحتاج إلى جهود هائلة، فقد كانت لبريطانيا في القرن الثامن عشر مستعمرات في جزر الهند الغربية تنتج السكر، وتقوم على كاهل الأرقاء الأفارقة، لذلك وقف أصحاب المصالح الانكليز في هذه الجزر بوجه أي محاولة تدعو إلى تحقيق أو إلغاء هذه التجارة، لذلك كانت الآمال ضعيفة وبائسة، لإلغاء هذه التجارة البغيضة^(١٠).

- محاولات إلغاء الاسترقاق في الجزر البريطانية:

ظهرت في بريطانيا حركات وشخصيات محاولة إلغاء نظام الاسترقاق في الجزر البريطانية، في سنة ١٧٧٢، ثم تحريم تجارة الرقيق في سنة ١٨٠٧، ثم إلغاء نظام الاسترقاق في المستعمرات الانجليزية سنة ١٨٣٣^(١١). فقد استطاع احد موظفي الحكومة وهو غرنفيل شارب Greenville Sharp (١٧٥٩ - ١٨٣٤) في عام ١٧٧٢، أن يحصل من كبير قضاة انكلترا على حكم نص على إن نظام الاسترقاق غير معروف في قانون انكلترا العام، وانه حالما تطأ قدم عبد من العبيد أرضاً انجليزية، يصبح حراً. وذلك حين استنفره مشهد استخدام قسوة مفرطة مع عبد اسود في احد شوارع لندن، فلم يهدأ له بال حتى حصل على هذا الحكم^(١٢).

لقد أسس غرنفيل شارب في عام ١٧٨٧ (لجنة مناوأة الرق Anti- Slovery Committee)، من اثني عشر عضواً هدفها المطالبة بإلغاء تجارة الرقيق^(١٣)، أعضاءها رجال بارزون في السياسة البريطانية، أمثال وليم فورس William Wiler Force (١٨٣٣ - ١٧٥٩)^(١٤) وتوماس كلاركسون Thomas Clarkson (١٧٦٠ - ١٨٤٦)^(١٥).

كما أصدرت جماعة الكويكز (The Quakers)^(١٦) بياناً ضد تجارة الرقيق عام ١٧٤٢، دعت فيه إلى أبطال هذه التجارة، كما انضمت الجماعة إلى (لجنة الستة) عام ١٧٨٣، للقيام بحملة في انكلترا ضد الاسترقاق^(١٧).

مهدت الجهود والمحاولات التي استمرت عشرون عاماً الطريق أمام شخصيات سياسية إلى إقرار قانون إلغاء هذه التجارة فيما بعد، أمثال السياسي البريطاني جارلس جيمس فوكس Charles James Fox (١٧٤٩ - ١٨٠٦)، كما دعم بعض البرلمانيين هذه الجهود، من خلال هيئة تلقي الضوء على الأمور غير الإنسانية في مجلس العموم، وتعرض أمام الرأي الأوضاع المزرية الناتجة عن هذه التجارة، فأمكن من خلالها تعريف الأمة برذائل الاسترقاق ومساوئه البغيضة^(١٨). وفي هذا البحث نحاول تسليط الضوء على الجهود الكبيرة التي بذلت في محاولة إلغاء هذه التجارة، مع شخصيات سياسية لها وزنها السياسي في بريطانيا.

- بداية المشروع:

درس وليم فورس أوضاع الرقيق وظروف تجارتهم، وتألم من البشاعة والقسوة التي تحيط بها، لاسيما وأن أبناء وطنه لهم السهم الأكبر والنصيب الأوفر في هذه التجارة، لذلك قرر أن يتصدى ويضع حداً لها مهما كلف الأمر^(١٩). فتوجه ذات ليلة من شهر أيار عام ١٧٨٧، إلى بيت صديقه رئيس الوزراء وليم بت Willim Pitt (١٧٥٩-١٨٠٦)^(٢٠) في مقره الريفي في هوليوود Hollywood وكان معهما صديقهما وليم غرانفيل William Granville (١٧٥٩-١٨٣٤) وتباحثوا في أمر تجارة الرقيق، واستعرضوا ما فيها من فضائع ومخاز، واتفقوا على محاربتها، واقترح وليم بت على فورس أن يقدم مشروع قانون بهذا الصدد قائلاً: "لماذا لا تتقدم باقتراح مشروع قانون؟ أنني سأقف إلى جانبك بالمجلس"^(٢١)، واتفقوا على قيام فورس باستمالة الرأي العام وتنبيه الناس إلى ما في هذه التجارة من فضائع. ونبه وليم بت أن الأمر لن يكون سهلاً لأن التجار وأصحاب السفن يجمعون ثروات طائلة من هذه التجارة، الأمر الذي وافق عليه فورس قائلاً: "أن الأمر سيكون شاقاً، لكنني لن أخشى ذلك، وأنني أعد نفسي لمحاربة تجارة الرقيق البشعة حتى تمحي تماماً من وجه الأرض"^(٢٢).

اتفق الأصدقاء الثلاثة على تقديم مشروع يحرم السفن البريطانية من الاشتراك في هذه التجارة، وإن لا يكون لها أي نشاط فيها، وكلف توماس مكدركسون عضو جمعية إلغاء الرق، بالتحري عن الموضوع، فسافر إلى مدينتي برستل Priestle وليفربول Liverpool، البحريتين، ليطلع على السفن التي تنقل العبيد، فوجد في كل سفينة منها رفوف ثبتت على مسافة لا تتجاوز أربعة أقدام، وعليها يحكم وثاق اثنين من العبيد بحالة لا تمكنهم من الجلوس ولا تغيير مواضع أجسامهم^(٢٣).

كان من نتيجة بحث كلاركسون إن أمر ولبر فورس بصنع نموذج لسفينة من سفن نقل العبيد تبين بكل دقة الطريقة التي يحشرون فيها، وقام بعرض النموذج إنشاء خطبة حول الموضوع في مجلس العموم. كما أمر بت بتشكيل لجنة بمجلس الوزراء لبحث هنا الموضوع. وكانت جماعة الإلغاء تقدم للجنة المعلومات المطلوبة والشهود. واستمرت جهود ولبر فورس

من أجل إلغاء هذه التجارة، من خلال مقابله لشخصيات لها اهتمام بالموضوع، وبعد الأبحاث والمقالات التي قدمها للصحف، كما أمر بصنع تمثال لعبد مقيد بالأغلال والسلاسل كان يعرضه على الحاضرين في الاجتماعات التي تعقد لهذا الغرض، ويتكلم شارحاً مساوئ هذه التجارة، فيقول معلقاً: "هكذا يعامل المسيحيون أخوانهم من الجنس البشري" (٢٤).

- تقديم مشروع القانون لمجلس العموم:

كان يوم الثاني عشر من أيار ١٧٨٩، يوماً مشهوداً، بالنسبة لولبر فورس فقد قدم فيه مشروع قانونه ضد تجارة الرق إلى مجلس العموم، يستند إلى أفكار تحريرية تدعوا إلى إلغاء الرق، وعند أعداده خطابه الذي يستند إلى هذه الأفكار؛ كان يعلم انه سوف يلقي معارضة شديدة من المستفيدين من هذه التجارة التي تدر عليهم أموالاً طائلة. كان المجلس مزدهماً بالأعضاء والزائرين، وبدأ خطابه هادئاً بقوله: "أنني لا انوي أن اتهم احد، بل أنني أول من يوجه اللوم إليه مع جميع أعضاء البرلمان، لأننا رضينا جميعاً أن نتحمل وزر السماح باستمرار هذه التجارة" (٢٥). واستطرد قائلاً: "إن ستمائة أو سبعمائة من هؤلاء المساكين مقيدون بالسلاسل كل اثنين في سلسلة يتعرضون لكل أنواع العذاب، يموت منهم في الطريق حوالي ١٢,٥% وعلى الشواطئ حوالي ٤,٥% وهذا العدد يمثل جزءاً من الحقيقة" (٢٦). وأشار أيضاً إلى: "أن الله قد نهى عن قتل الإنسان، ولكن تجارة الرقيق تعني قتل آلاف الإفريقيين في كل عام، وهي بذلك ضد قاعدة العدالة وقوانين السماء" (٢٧).

كان جميع من في المجلس ينصت إلى خطبة ولبر فورس بانتباه طوال ثلاث ساعات ونصف، وبعد انتهائه طلب رئيس الوزراء وليم بت وعضو البرلمان جاركسي جيمس فوكس الحديث فأيدوا الاقتراح، وفي الوقت نفسه ظهر كثير ممن يعارضون موضوع الإلغاء، ونتيجة لاختلاف الآراء تقرر تأجيل اتخاذ قرار في الموضوع إلى الدورة البرلمانية القادمة (٢٨).

قامت الثورة الفرنسية في ١٤ تموز ١٧٨٩، فحظيت باهتمام الشعب البريطاني كبقية شعوب أوروبا، فقد كان ولبر فورس يأمل منها كل خير، وان تقوم فرنسا بتحرير العبيد في الممتلكات الفرنسية على أساس المبادئ التي جاءت بها من حرية وإخاء ومساواة. لذا قررت جمعية إلغاء الرقيق، إرسال أحد أعضائها إلى فرنسا لتحريض الثوار على إلغاء هذه التجارة (٢٩).

كان ولبر فورس قرر الذهاب بنفسه إلى فرنسا، لكن اعتلال صحته منعه من ذلك، فأرسل كلاركسون بدلاً منه لهذه المهمة، فوجد في باريس جمعية تسمى (أصدقاء السود) وعند لقائه قادة الثورة وجد أن معظمهم يتوق إلى إلغاء هذه التجارة (٣٠). ومع ذلك لم يستطع كلاركسون تحقيق شيئاً، وجد في فرنسا مناقشات حول الموضوع، كما في بريطانيا، إن الفرنسيين يرددون أن موافقتهم على منع هذه التجارة سيستغلها البريطانيون كي يجنوا

الإرباح الطائلة وحدهم، وبعد هذا الرفض الفرنسي، قال ولبر فورس: "أن على انكلترا وحدها ان تقود الحملة ضد تجارة العبيد"، وتم تأجيل النظر بالموضوع إلى الثاني من نيسان ١٧٩٢ (٣١).

أعيد تقديم مشروع قانون إلغاء تجارة الرقيق في المستعمرات البريطانية في الثاني من نيسان ١٧٩٢ إلى مجلس العموم، وبدأ ولبر فورس خطبته قائلاً: "إن الأوروبيين يحومون حول الشاطئ الأفريقي كالطيور الجارحة، وهم كهذه الطيور يعيشون على الدماء" (٣٢). ثم تحدث عن قصة التجار البريطانيين الذين لم تعجبهم مطالبة تجار الرقيق على الشاطئ بدفع مبالغ أكثر ثمناً للعبيد، فما كان منهم إلا أن فتحوا نيران بنادقهم على المدينة الإفريقية الصغيرة المجردة من السلاح، حتى أذعن تجار المدينة الإفريقية لمطالب التجار البريطانيين. ثم قال: "سادتي هل ترون في ذلك التصرف ما يمت للمسيحية بصله؟" (٣٣).

استمرت المناقشات حول الموضوع ما بين مؤيد ومعارض للمشروع، إذ استمرت حتى بزوغ شمس نهار الثالث من نيسان، ثم قال ولبر فورس: "لماذا نستمر في ذلك... ألا تفكرون بالبؤس الذي ما زال يعيش فيه العديد من الأشخاص في إفريقيا بسبب تفريق عدد لا يحصى من الناس عن بعضهم بعضاً؟ ألا تفكرون بعوائلهم الذين تركوها خلفهم؟ وبالعلاقات التي تحطمت؟ ألا تفكرون بالآلام الناتجة التي يتحملونها من جيل إلى جيل...؟" (٣٤).

كما أشار إلى أن الدول الأوروبية تتحمل وزر هذه التجارة، ولن تلغى هذه التجارة ما لم تتفق الدول الأوروبية على ذلك، وان على بريطانيا أن تكون سباقة إلى إلغاء هذه التجارة وتكون قدوة للأمم الأخرى ونضع حداً لها، وبذلك نبعد أنفسنا عن هذا الذنب ليتحمل الآخرون ذنبه (٣٥).

كان ولبر فورس قد أنهى خطبته وتكلم بصوت عالٍ صارخاً: "ماذا فعلنا لأفريقيا؟ سلبناها أكثر من خمسين ألف من سكانها كل عام، وما زلنا نسلبها؟ إن هؤلاء الأفارقة لا يقتلون عنا استعداداً للمدينة إذا ما أعطوا الفرصة! ... وإنني لأتوق أن أرى اليوم الذي يستطيع فيه الإفريقيون أن يمارسوا حقوقهم كبشر لا كعبيد" (٣٦).

على الرغم من كلمتي فورس وبت المؤثرتين والعظيمنتين، فإن مجلس العموم البريطاني، رفض المشروع ولم يوافق عليه وكان التصويت بواقع ٥٨ مؤيد مقابل ٢٣٠ صوتاً رفضوا المشروع (٣٧).

تأجل النظر في مشروع إلغاء تجارة العبيد، لان الحرب بين فرنسا وبريطانيا استحوذت على اهتمام الساسة البريطانيين، والوقت غير ملائم لعرض المشروع لأن هدفهم تركيز في كسب الحرب أولاً ضد فرنسا، مع ذلك ساند رئيس الوزراء المشروع إذا ما عرض على مجلس العموم. وتم خلال هذه المدة تقديم المشروع إلى المجلس ثلاث مرات، ولم تتم الموافقة

عليه، لكنه استطاع أن يجذب عددا من أعضاء المجلس إلى تأييد المشروع، كما وصل إلى عامة الشعب وأصبح هناك مناصرين له^(٣٨).

على الرغم من حالة الحرب التي مرت بها بريطانيا إلا أن المشروع أحرز تقدماً في عام ١٨٠٤، عندما أيده فوكس وبت الذي انشغلوا بالحرب ضد نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (١٧٦٩ - ١٨٢١ / ١٧٩٩ - ١٨١٥) الذي عمت انتصاراته معظم مناطق أوروبا، وقد مر المشروع بثلاث قراءات، لكنه سقط عندما عرض على مجلس اللوردات، الأمر الذي أدى إلى إهماله^(٣٩).

- الموافقة على إلغاء تجارة الرقيق:

تولى اللورد وليم غرانفيل رئاسة الحكومة البريطانية بعد وفاة وليم بث، فأبدى استعداداً لتأييد مشروع إلغاء الرق، لاسيما أنه اشترك معه ومع بت في محاولات إلغاء هذه التجارة وكان فوكس قد اشترك في هذه الوزارة وزيرا للخارجية، وكان من المؤيدين لمشروع ولبر فورس، وكان وهو في منصبه يرغب أن يقدم مشروع ولبر فورس لمجلس العموم^(٤٠).

قام فوكس بتقديم مشروع القانون لمجلس العموم في العاشر من حزيران ١٨٠٦، فوافق المجلس على عرض المشروع بأغلبية كبيرة، حينها قال فوكس مخاطباً ولبر فورس: "إذا قدر لهذا المشروع النجاح فسأعتزل الحياة العامة، وأكون مرتاح الضمير لأنني أدت واجبي". لكن فوكس توفي في أيلول ١٨٠٦، قبل أن يعرف نتيجة مشروعه الذي تعطل، لاسيما بعد أن حل الملك جورج الثالث George III (١٧٣٨ - ١٨٢٠ / ١٧٦٠ - ١٨٢٠) وعادت مشاكل الانتخابات تخيم على المرشحين^(٤١).

بعد انتهاء انتخابات مجلس العموم البريطاني، بدأت الدورة البرلمانية الجديدة، واستأنف مجلس العموم جلساته، فقدم ولبر فورس مشروع قانون إلغاء تجارة العبيد للمجلس في الثاني من كانون الثاني ١٨٠٧، فأحرز خطوة مهمة جداً أصبحت نقطة بداية لإلغاء تجارة الرقيق بصورة كاملة في جميع الممتلكات البريطانية، هذا التقدم جاء عندما تم إقرار المشروع أول مرة في مجلس اللوردات، وكان نصه: "اعتباراً من الأول من أيار عام ١٨٠٧ سيكون شراء العبيد من إفريقيا ونقلهم إلى جزر الهند الغربية أو إلى أي بلد آخر أمراً ممنوعاً لا يقره القانون، وإلغاء هذه التجارة إلغاءً تاماً"^(٤٢).

تمت مرة أخرى قراءة المشروع في مجلس اللوردات في الخامس من شباط ١٨٠٧ حيث خطب غرانفيل وذكر الأعضاء أن هذا القانون سيتعهده بكل قوة وعناية وليم فورس، أول من وضع أسسه وسيكون له الفضل في إسعاد ملايين بشر، وسيزكره بالخير ملايين ممن لم يولدوا بعد^(٤٣).

مع ذلك أقيمت سبع كلمات ضد القانون، وقام أحد اللوردات وقال: "إن جزر الهند الغربية تعد جنة بالنسبة لهؤلاء العبيد إذا ما قورنت ببلادهم الأصلية" (٤٤)، وعند التصويت على مشروع القانون كان المؤيدين مائة عضو أما المعارضون فستة وثلاثون.

غرض المشروع على مجلس العموم ليلة الثالث والعشرين من شهر شباط عام ١٨٠٧ وكانت ليلة عظيمة، فقد امتلأت قاعة مجلس العموم بالأعضاء والزائرين، وسط أجواء شديدة الحماسة، لاسيما ولبر فورس الذي قال عنه أحد الأعضاء ويدعى روميللي Romaeley: "إن ولبر فورس سيسعد بالأصوات العديدة المؤيدة للمشروع وإن كل ناحية من نواحي العالم تباركه، وهو يشعر أنه قدم خدمة إلى إخوانه بالإنسانية" (٤٥).

حركت هذه الكلمات مشاعر ولبر فورس وانهمرت الدموع من عينيه، وتكلم إمام الحشود بعد إن حقق ما كان يصبو إليه قائلاً: "أحيي هذه الأفكار والمشاعر التي أظهرها الأعضاء وعلى الأخص الشبان منهم" (٤٦).

يعد انتهاء الخطباء من كلماتهم تم التصويت على مشروع القانون، فجاءت النتيجة لصالحه حين صوّت له ٢٨٣ عضواً وعارضه ١٦ عضواً، وعند عودته إلى بيته منتصراً كان أصدقاؤه بانتظاره للاحتفال بهذا النصر. وقد وافق الملك جورج الثالث في ٢٥ آذار ١٨٠٧ على المشروع وأصبح قانوناً نافذ المفعول، وبذلك حرّم على كل بريطاني إن يشترك في تجارة الرقيق أو أن يكون له نصيب فيها. وبقي إمام مؤيدي إلغاء تجارة الرقيق وعلى رأسهم ولبر فورس خطوة أخرى هي إلغاء هذه التجارة من ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار الذي يحتاج إلى جهود أخرى وسنوات من العمل الشاق (٤٧).

استطاع ولبر فورس ومناصري إلغاء تجارة الرقيق تحقيق خطوة مهمة على المستوى الأوروبي، حين اصدر مؤتمر فيينا الذي عقد عام ١٨١٥ بعد سقوط نابليون، واجتماع رجال الحكم الأوروبيين في فيينا لتسوية أمور فرنسا وأوربا، بياناً في شباط ١٨١٩ ضد تجارة الرقيق (٤٨)، وجاءت هذه الخطوة من خلال المراسلات التي أجراها ولبر فورس مع وزير خارجية بريطانيا الفيكونت كاسلريه (Viscount) (١٧٦٩ - ١٨٢٢ / ١٨١٢ - ١٨٢٢) وأقنعه أن يكون هناك نص على إلغاء تجارة الرقيق عند التوقيع على معاهدة الصلح بين فرنسا والدول الأوروبية، كما انه لم يكتف بذلك، بل راسل تاليران Tolerant وزير خارجية فرنسا، و ألكسندر الأول Alexander I قيصر روسيا (١٨٠١ - ١٨٢٥)، يسألهم مساعدة كاسلريه والتعاون معه في ذلك، كما ألف كتيباً حول تجارة الرقيق، شارحاً ما فيها من قسوة ووحشية، ترجم إلى الفرنسية كي يطلع عليه الشعب الفرنسي (٤٩). كما أصدرت فرنسا عام ١٨١٨ قانوناً أكدت فيه عدم شرعية هذه التجارة وأعقبتها أمريكا والدانمرك والسويد ومن ثم البرتغال واسبانيا، فكان نصراً كبيراً للداعين لإلغاء تجارة الرقيق (٥٠).

على الرغم من إن هذه الدول أصدرت قوانين تضمنت عدم شرعية هذه التجارة، إلا أن ما من بلد من هذه البلدان قامت بتنفيذ القانون، ما عدا بريطانيا، من خلال فرض عقوبات شديدة، فكان يحكم بغرامة قدرها مئة جنيهاً عن كل عبد يتم ضبطه على ظهر السفينة، مع نفي قبطانها إلى استراليا ومصادرة السفينة، كما خصصت دوريات مراقبة لمطاردة السفن عندما يكون هناك شك حول وجود رقيق على متنها^(٥١).

مع كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لمراقبة تجارة الرقيق ومحاولة منعها، كان هناك خطراً كبيراً على الرقيق الذين يحملون على ظهر السفن، فعندما يشعر أصحاب السفن بالخطر من الدوريات الحكومية كانوا يلجأون إلى رمي الرقيق في البحر، حتى لا تطالهم عقوبات قانون منع هذه التجارة^(٥٢).

شعر أصحاب فكرة إلغاء تجارة الرقيق بخيبة أمل كبيرة، ونبهتهم إلى مسألة مهمة وهي أنه ما دام هناك رق، فستبقى هناك تجارة تقوم على ذلك وإن حلم إلغاء هذه التجارة تماماً لا يتم إلا بعدم السماح بامتلاك العبيد وتحريرهم في جميع الممتلكات البريطانية، وهذا يحتاج إلى مجهود شاق ومتواصل^(٥٣).

كان على جمعية إلغاء الرق مع ولبر فورس إلغاء العبودية في جزر الهند الغربية، فبعد البحث وجد أن فيها ما يزيد على ثلاثة أرباع المليون عبد يعملون في الزراعة، فماذا سيكون حال الملاك الذين دفعوا أموالاً طائلة في شراء الرقيق للعمل في مزارعهم، وبعد الدراسة وجدوا من أنه لا مفر من تعويض الملاك عن ذلك، وهذا سيكلف أموالاً طائلة، ولا بد من أقتاع الشعب البريطاني بدفع تلك التعويضات لملاك العبيد، وهذا يستلزم وقتاً وجهداً جديدين لهذا العمل^(٥٤).

- تحقيق الهدف:

واصل ولبر فورس ومناهضو تجارة الرقيق جهودهم لإلغاء هذه التجارة بصورة تامة، فشكل جمعية جديدة لمناهضة الرق عام ١٨٢٢، كانت مهمتها تجاوز ما يقف من عقبات وصعوبات تواجه عملهم القادم، وتحريك مشاعر الناس ضد هذه التجارة، ولما كان ولبر فورس تقدم به العمر وان عمله يحتاج إلى جهد شاب لمواصلته، فقد عهد بذلك إلى فاوول باكستون Vaoel Paxton الذي كان في الخامسة والثلاثين من عمره وعضواً في مجلس العموم، ورئيساً لجمعية الرفق بالحيوان، وصادر كتاباً حول إصلاح النظام والقوانين الخاصة بذلك، فضلاً عن تدينه^(٥٥).

كان أول أعمال جمعية إلغاء الرق، أن قدمت عام ١٨٢٢، التماساً إلى مجلس العموم البريطاني، للعمل على إلغاء الرق في جزر الهند الغربية، قدمه ولبر فورس ووقف قائلاً إمام أعضاء المجلس: "أننا، أصدقائي وأنا، نحس بالأسف لما ارتكبناه من خطأ في هذا الموضوع، فلقد كان من الواجب علينا ان نبدأ بمحاربة الرق نفسه في أول الأمر، ألا ان لنا عذراً في ذلك، فلقد كنا نحس أننا إذا ما حاربنا الرق نفسه يضعف أملنا في النجاح في خطواتنا الأولى، وأنني مصمم على المثابرة في هذه القضية لأنني أو من أنها سوف تنجح في انكلترا"، وبعد ثلاثة أشهر تقدم باكستون، بمشروع القانون إلى مجلس العموم، لكن المجلس لم يوافق عليه، وهذا الفشل سيتطلب محاولات أخرى من أجل النجاح^(٥٦).

واصلت جمعية إلغاء الرق عملها على المستويين الرسمي والشعبي، من أجل إلغاء الرق في جزر الهند الغربية من خلال الاجتماعات والندوات، أو اللقائات وأثمرت هذه الجهود، عندما بدأت تنهال على الحكومة العديد من العرائض المطالبة بإلغاء هذه التجارة في جزر الهند الغربية وتعويض الملاك، واستمرت الاجتماعات المطالبة بذلك^(٥٧).

عقد اجتماع لمجلس العموم في ١٢ نيسان ١٨٣٣، وخطب ولبر فورس فيه من الحكومة البريطانية، بتعويض الملاك في جزر الهند الغربية عند إلغاء الرق فيها، وإلا سيكون هؤلاء عاجزين عن دفع الأجور اللازمة لتشغيل الأيدي العاملة في زراعته القطن والأرز وقصب السكر وسوف ينزل الخراب بهم، كما أضاف أيضاً: "إن الله الذي يأمرنا بالرحمة، يأمرنا أيضاً بالعدل لذلك لا أرى مانع من إن ندفع للملاك ما يعوضهم عن أي خسارة تنزل بهم"^(٥٨).

حقق المشروع خطوة مهمة في مجلس العموم، عندما مرّ بالقراءة الثالثة وكان ولبر فورس في هذه الإثناء على فراش المرض ويأمل ان ينجح المشروع قبل وفاته، وقد ابلغه احد أصدقائه ان مشروع القانون مرّ وان الحكومة سوف تدفع التعويضات للملاك، وقيمتها عشرين مليوناً من الجنيهات، ولهذا أصبح المشروع قانوناً نافذ المفعول. وخلال عام تم تحرير الرقيق في جميع الممتلكات البريطانية^(٥٩). وهذا تحقق حلم جميع مناصري إلغاء تجارة وأصبح أمراً واقعاً. وبعد مرور عام على إقرار القانون أي في عام ١٨٣٤، كان قد تم تحرير ثمانمائة ألف من العبيد في جزر الهند الغربية^(٦٠).

الخلاصة:

مثلت عملية إلغاء الرق خطوة مهمة لبريطانيا للتغيير والمضي نحو عالم جديد وأفضل مهما كانت العثرات والتغيرات التي رافقت عملية إلغاء تجارة الرقيق، بوصفها عملاً غير مشروع وغير مقبول إنسانياً، ودلت هذه الخطوة على وعي مجموعة من النخب بقيمة الإنسان وحرية وحقه في الحياة. كما كان لإلغاء هذه التجارة في الجزر البريطانية

وممتلكاتها، خطوة أعقبتها خطوات أخرى مثل تحرير العبيد في الولايات المتحدة ١٨٦٣، والأقنان في روسيا ١٨٦١ بغض النظر عن النتائج المأساوية، لاسيما في الولايات المتحدة؛ إذ أدى تحرير العبيد إلى حرب أهلية استمرت أربع سنوات، وحدوث ارتباكات اجتماعية في روسيا.

هوامش البحث:

- (١) الرق: جاء في لسان العرب، في مادة (رقق): الملك والعبودية او المملوك، وتقول رق فلان أي صار عبداً، وسمي العبد رقيقاً لأنهم يرقون لمالكهم ويذلون ويخضعون.
- (٢) العبودية: ملكية الإنسان للإنسان، ملكية لا تقف عند استغلال المالك لعبده، وإجباره على العمل إنما تمتد لتمنحه الحق في التصرف فيه بيعاً وشراءً وقبض ثمنه. والعبودية مؤسسة اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات أسس ارتبط ظهورها بتطور الاقتصاد والمجتمع، الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ط٣، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٨٥.
- (٣) نصحي، إبراهيم، تاريخ الرومان، ج٢، بيروت، ١٩٧١، ص ٧٤٧.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
- (٥) (كافين، الغرب والعالم، ترجمة عبد الوهاب المسيري، ج٢، الكويت، ١٩٨٦، ص ٩٨.
- (٦) ديورات، ول، قصة الحضارة، المجلد ٦، ص ٥٣.
- (٧) فشر، هـ. ا.ل، تاريخ اوريا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) ت احمد نجيب هاشم، ط٦، مصر ١٩٨٥، ص ٣٥٠ - ٣٥١.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.
- (١٠) Pollock, J., Wilber force, Cod's Statesman Constable, London, ١٩٧٧, P- ٩٠.
- (١١) مصطفى، أروى خالد علي، وليم بت والسياسة البريطانية (١٧٨٣ - ١٨٠٦)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٧، ص ٨٩.
- (١٢) فشر، المصدر السابق، ص ٣٥٤.
- (١٣) مصطفى، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (١٤) يعد وليم فوس من الشخصيات السياسية المهمة في التاريخ البريطاني، فقد كان احد ابرز أعضاء مجلس العموم البريطاني، أنتخب الأكثر في دورة برلمانية منذ بداية عام ١٧٨٠ عن بلدته هيل Hill في مقاطعة يورك York. ينحدر من أسرة ثرية من الطبقة الوسطى، تلقى تعليمه الأول في بلدته، وفي سن السابعة عشر التحق بكلية سانت جون St. John بجامعة كامبردج Cambridge University، وتأتى

شهرته السياسية في انه جاهد طويلاً، في جميع الدورات البرلمانية التي كان فيها عضواً، من اجل إلغاء الرق في الجزر البريطانية للمزيد من التفاصيل، انظر:

The World Book Encyclopedia, Vol, ٢١, U. S. A., ١٩٧٩, P. ٢٥٢.

(١٥) توماس كلاركسون: ولد في مدينة سبيج وتعلم في كلية سانت جونز في جامعة كامبردج. وهو من الناشطين في مجال إلغاء الرق، فقد فاز بجائزة عن بحث قدمه عن موضوع الرق باللغة اللاتينية وكرس حياته من اجل إلغاء هذه التجارة للمزيد من التفاصيل، انظر:

Every Mans Encyclopedia, Vol., ٣, P. ٧٥٠- ٧٥٧.

(١٦) الكويكرز: جماعة دينية (معناها المرتجعون) ويطلق عليهم الأصدقاء، ظهرت في بريطانيا، ثم ذهبوا إلى أمريكا، كانت مبادئهم تنادي بالمساواة والحركة، ورفضوا أي تنازل اجتماعي لصالح النبلاء وكانوا من المعارضين بشدة للرق ويعدون لها قضية أخلاقية للمزيد من التفاصيل، انظر:

Marsden, Georg. M., Religion and American culture, U. S. A., ١٩٩٠, P. ٣١- ٣٢.

(١٧) فشر، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(١٨) Marsden, OP. Cit. P. ٤٠.

(١٩) Copland, Sir Reginld, The British Anti- Slavery movement, London, ١٩٣٣.

P. ٢٤.

(٢٠) وليم بت: سياسي بريطاني ورئيس وزراء من (١٧٨٣- ١٨٠١ ومن ١٨٠٤ إلى ١٨٠٦) كان الصديق المقرب من ولبر فورس ودعمه في مشروعه إلغاء تجارة الرقيق، للمزيد من التفاصيل، أنظر، مصطفى، المصدر السابق، صص ١٥٠- ٥٤.

(٢١) مصطفى، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢٢) Copland, OP. Cit. P. ٧٤.

(٢٣) Douglas, C. David, English historical Documents, Great Brittan, ١٩٥٧. P.

٧٩٣.

(٢٤) Wilber force, R.I., and S. W., The Life of William Wilber Force, Landon,

١٩٦٤, P. ٢١٤.

(٢٥) Wilber force and S., OP. Cit. P. ٢٩٩.

٢٦() Ibid., P. ٣٠٩.

(٢٧) Ibid., P. ٣١٠.

(٢٨) D·uglas, Op. Cit., P. ٨٠٣.

(٢٩) Pollock, Op. Cit., P. ٩٠.

) ٣٠(Ibid. P. ٩٢.

٣١() Wilber Force, Op. Cit., P. ٣٢٠.

(٣٢) Wilber Force, OP. Cit., P. ٣٢٠.

(٣٣) Pollock, OP. Cit., P. ١١٥.

(٣٤) مصطفى، المصدر السابق، ص ٨٦ - ٨٧.

(٣٥) Willber Force, OP. Cit., P. ٣٢١.

(٣٦) مصطفى، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣٧) Willber Force, OP. Cit., P. ٣٥٠.

(٣٨) Pollock, OP. Cit., P. ٢٠٠.

(٣٩) Douglac, OP., Cit., P. ٨٠٩.

(٤٠) WWW. Charles Jams fox. Htm. P. ٣.

(٤١) Ibid. P. ٥.

(٤٢) Copland, OP. Cit., P. ١٠٣.

(٤٣) Douglas, OP. Cit., P. ٨٢٠.

(٤٤) Douglas, OP. Cit., P. ٨٢٢.

(٤٥) Wilber Force, OP. Cit., P. ٣٩٠.

(٤٦) Ibid., P. ٣٩٠.

(٤٧) Copland, OP. Cit., P. ١١٢.

(٤٨) بالمر، روبرت، تاريخ العالم الحديث، ترجمة حسن علي ذنون، ج ٢، بغداد، ١٩٦٤ ص ٣١١.

(٤٩) Pollock, OP. Cit., P. ٢.

(٥٠) Copland, OP. Cit., P. ١٤٧.

(٥١) Ibid. P. ١٥٠.

(٥٢) Douglas, OP. Cit., P. ٨٣٣.

(٥٣) Wilber Force, OP. Cit., P. ٣٩٥.

(٥٤) Wilber Force, OP. Cit., P. ٣٩٥.

(٥٥) Copland, OP. Cit., P. ١٦١.

(٥٦) Pollock, OP. Cit., P. ٢٦٦.

(٥٧) Wilber Force, OP. Cit., P. ٣٩٩.

(٥٨) Pollock, OP. Cit., P. ٨٧٠.

(٥٩) Douglas, OP. Cit., P. ٨٤٨.

(٦٠) Copland, OP. Cit., P. ٢٠٥.